



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة

م. د. نبيل اشرف أنور م. م. هاني عبدالله عمران

م. م. قاسم ماضي حمزة

جامعة الفرات الاوسط التقنية الوسطى

مقدمة

الربع الأخير من القرن العشرين ، لوحظ الصعود المضطرب ، لتطور أجهزة غير حكومية العنيفة (VNSAs) ، فيما يتعلق بقدرتها السياسية والاجتماعية والعسكرية ، فقد حققت هذه الأجهزة زيادة كبيرة في نسبة الانتصارات على حساب السلطات أكاكت التي تفوقهم قوة ، وعجز السلطات أكاكت عن إكافؤ الهزيمة بهذه الأجهزة العنيفة الأضعف منهم ، ويعتد هذا تغيرا في الانماط التاريخية ، وأهم هذه الأنماط ، هو اختار الدولة لوسائل العنف ، إذ أصبحت هذه الأجهزة تمتلك هذه الوسائل ، وأصبحت قادرة على أن تلحق الهزيمة بالدولة ، وهناك كثير من التفسيرات للأسباب التي مكنت الأجهزة العنيفة الضعيفة من إكافؤ الهزيمة بقوة الدول التي تفوق قوتهم ، أو الصمود في وجهها .

وعليه تناولت هذه الدراسة التفاعل بين فشل الدولة والأجهزة غير حكومية العنيفة ، بمبحثين حصص الأول لمفهوم الدولة الفاشلة ، وأسباب فشل الدولة ونائبه ، أما المبحث الثاني فقد بينت الدراسة فيه مفهوم الأجهزة غير حكومية العنيفة وعلاقتها بفشل الدولة .

الكلمات الافتتاحية : الدولة ، الفاشلة ، الفاعلون الدوليون ، أجهزة غير حكومية غير العنيفة ، الأجهزة غير حكومية العنيفة .

Since the last quarter of the twentieth century, Violent Non- State Actors (VNSAs) is observed, raised and developed with regard to their political, social and military capacities. Therefore, VNSAs have achieved a significant growth in the percentage of successes at expense of the ruling authorities. This is considered a big change in political history patterns since the VNSAs contradict with the state's monopoly of violence.

So, this study deals with the interaction between state failure and the violent non-state actors in two main parts: first part illuminate the concept of the failed state and the reasons and consequences of the state failure. The second part evaluates the concept of VNSAs and their orientation in failed state.

Key Words: State, Failed, International Actors, Non-Violent Non-State, Violent Non- State Actors.





المقدمة

يعدّ موضوع الفاعلين الدوليين أهم مواضيع العلاقات الدولية ، فتاريخيا بدأ النظام الدولي (International System) الحديث بفاعل دولي واحد وهو الدولة القومية، التي ظهرت في اوروبا منذ القرن السابع عشر، إذ كانت تعد في تلك المدّة وحتى الربع الأول من القرن العشرين، هي الفاعل الرئيس على مسرح السياسة الدولية، ثم ظهر إلى جانب الدولة فاعل آخر لا يقل أهمية منها، وهو ظهور المنظمات الدولية الحكومية، وبسبب التطورات السياسية والاقتصادية والادراكية الهائلة التي شهدتها العالم أثناء القرن العشرين، ظهرت جهات فاعلة أخرى، ومن أهم هذه الجهات المنظمات غير الحكومية (Non-Governmental Organizations)، والشركات المتعددة الجنسيات (National Liberation Movement)، والجهات الفاعلة العنيفة. (Violent Actors)

إنّ الفاعلين من غير الدول يشكلون كيانات سياسية، تكتسب المزيد من الشرعية والتأثير في المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتكون فاعلة في الساحة السياسية، وغير تابعة لسلطة الدولة، وقد حافظت الدولة في علاقاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى في اطار الساحة الدولية على موقفها الاستراتيجي، ولكن في أواخر القرن العشرين حصل تحول في هذه العلاقة لمصلحة الجهات الفاعلة غير الحكومية ؛ بسبب ضعف الدولة الذي قد يتحوّل إلى فشل للدولة ، إذ ظهر مصطلح الدولة الفاشلة في تسعينات القرن الماضي وبصورة منتشرة في الأوساط الأكاديمية ، وبعد هجمات 11 ايلول 2001 ازداد ظهور هذا المصطلح في الأوساط الدبلوماسية، إذ أصبح الرأي السائد في تلك المدّة إنّ الخطر الذي يهدد الأمن العالمي (Global Security) لم يعدّ مقتصرًا على الصراع والتنافس بين الدول العظمى، وإنّما ظهرت منظمات ارهابية عابرة ، لا تهدد المواطنين فحسب ؛ بل تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي والعالمي، وتكون هذه المنظمات في ملاذ الدول الفاشلة.





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

وللوقوف على مدى التفاعل بين الدولة الفاشلة والجهات الفاعلة العنيفة، سوف نقسم هذا البحث على مبحثين نخصص الأول إلى أسباب فشل الدولة ونتأجه، ونبحث في الثاني الجهات غير الحكومية الفاعلة العنيفة.

المبحث الأول

أسباب فشل الدولة ونتأجه

(Causes and Consequences of State Failure)

يعدّ مصطلح الدولة الفاشلة (Failed State)، من المفاهيم الحديثة التي توصف بها الدول غير القادرة على الاحتفاظ بكيانها على المستوى الدولي ؛ لأسباب داخلية تتعلق بسياساتها ووظيفتها وتنعكس على المستوى الخارجي ، فقد تكون غير قادرة على القيام بوظيفتها في توفير التنوع الاجتماعي الداخلي، فضلاً عن اختلال مؤسساتها الوظيفية أي عدم قدرتها من القيام بمؤسساتها السياسية والأمنية والاقتصادية، وهكذا يتزايد احتمال تحول هذه الدولة إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين (Threat To International Peace And Security)..

وقبل البحث في أسباب فشل الدولة ونتأجه لابد من البحث في مفهوم الدولة بصورة عامة، ومفهوم الدولة الفاشلة بصورة خاصة ، لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، وعلى النحو الآتي :

المطلب الأول: مفهوم الدولة الفاشل (The Concept of Failed State)

قبل تحديد مفهوم الدولة الفاشلة ، علينا أن نبيّن مفهوم الدولة ، ومن ثمّ التمييز بين مفهوم الدولة الفاشلة وغيرها من المفاهيم القريبة منها ، وسنقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع :





الفرع الأول: مفهوم الدولة: (The Concept of State)

لم يستطع الدارسون لمفهوم الدولة أن يضعوا تعريفاً جامعاً مانعاً لمصطلح الدولة ، فتعددت التعريفات بين المنظور الاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني ، والسياسي، والفلسفي.

أولاً: التعريف الاجتماعي:

ينظر علم الاجتماع إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع وأفرادها، فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة ، واستقرارها ، ونموها وديمومتها ، لإنَّ الدولة تظهر عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترضي متطلباته ، وتحمي أفرادها ، وتحقق أهدافه وطموحاته ، وقد عبر عبد الله بلقزيز قائلاً ((إنَّ الدولة ظاهرة طبيعية صادرة عن النظام الاجتماعي (Social System) بوصفه نظاماً طبيعياً ولذلك تطابق المجتمع ولا تناقضه لان وظيفتها أن تخدم المجتمع))⁽¹⁾

ثانياً: التعريف الفلسفي:

إنَّ الدولة عند الفيلسوف الألماني (هيجل) هي الفكرة الأخلاقية الموضوعية ، إذ تحقق، هي الروح الأخلاقية بصفاتها ارادة جوهرية تتجلى واضحة لذاتها ، تعرف ذاتها وتفكر بذاتها ، وتنجز ما تعرفه ؛ لأنها تعرفه ، أمَّا الدولة الأمثل عند الفيلسوف سبنوزا فهي تلك التي يمضي بها الناس حياتهم في وئام بواسطة العقل المعبر عن القيمة الحقيقية والحياة الحقيقية للروح.⁽²⁾

ثالثاً: التعريف القانوني:

يكاد يتفق فقهاء القانون الدستوري (Constitutional Law) على تعريف ، إذ ذهبوا إلى أنَّ الدولة، هي، إقليم يقيم فيه سكان، وتمارس فيه سلطة منظمة قانوناً⁽³⁾، وعليه يجب أن يكون للدولة إقليم محدد ، ويقيم عليه سكان دائمون وحكومة فاعلة وقادرة على الدخول في علاقات دولية رسمية (Official International Relation)⁽⁴⁾.





رابعاً: التعريف السياسي:

يذهب عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر إلى أنَّ الدولة هي ((مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الادارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الاكراه البدني (المشروع)) وعلى وفق هذا التعريف يجب أن يكون للدولة : السلطة الملزمة على مواطنيها، واحتكارها لأدوات العنف المشروعة، وقدرة مؤسساتها على توفير السلع العامة ، واستخراج الموارد وتوليد الإيرادات، وأن يكون لهذه الدولة اعتراف دولي (International Recognition)) لتصبح عنصراً في المجتمع الدولي. (5)

ويرى (روبرت.ر. روتبيرغ) أنَّ الدولة القوية هي الدولة التي تسيطر على أرضيها، وتقدم مجموعة كاملة من السلع السياسية ذات الجودة العالية لمواطنيها، وتقدم مستوى عالٍ للأمن من العنف السياسي ، والعنف الجنائي (Criminal Violence)، وتضمن الحريات المدنية، وتخلق بيئات مواتية لنمو الفرص الاقتصادية، ويسود فيها حكم القانون. (6)

الفرع الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة: (The Concept of Failed State)

يعدّ مفهوم الدولة الفاشلة ظاهرة قديم الوجود ، فهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها عامة، أمّا مصطلح الدولة الفاشلة فقد بدأت أدبيات سياسية تتناوله في أوائل التسعينيات من القرن العشرين ، وتحديدًا عند بداية انهيار الحكومة الصومالية ، وهذا الأمر دعا الباحثين والمفكرين للبحث في ماهية فشل الدولة ومحدداتها بل وتبعاتها، التي تفاقمت مخلفة من ورائها كوارث إنسانية. فظهرت دراسات لعبتا دوراً أساسياً في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة، كانت الدراسة الأولى لـ(جيرالد هيرمان) و(ستيفن رانز) عن الدولة الفاشلة ، أمّا الدراسة الثانية فكانت لـ(وليام زارتمان)، فقد أشار كلا من(جيرالد هيرمان وستيفن رانز) إلى أنَّ مفهوم الدولة الفاشلة يمكن أن يختصر ((بتلك الدولة التي لا تستطيع أن تلعب دورا ككيان مستقل))، وضربا المثل بهائيتي، والسودان، ويوغسلافيا السابقة،





والاتحاد السوفياتي السابق، وليبيريا، وكمبوديا في حين أشار "زارتمان" في دراسته حول الدولة المنهارة ، بأنها ((تلك الدولة التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية)) وضرب مثالا على ذلك بالكونغو في الستينيات من القرن العشرين، وتشاد وغانا واوغندا في ثمانينيات القرن نفسه، وليبيريا ، واثيوبيا ، والصومال مع بداية تسعينات القرن العشرين.⁽⁷⁾

وقد ذهب المفكر الامريكي (نعوم تشومسكي) في كتابه (الدولة الفاشلة) إنَّ الدولة الفاشلة "هي الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف، وربما من الدمار نفسه، التي تعدّ نفسها فوق القانون محليا كان ام دوليا)).⁽⁸⁾ (National/ International Law)

وهناك من يرى إنَّ الدولة الفاشلة هي المكان الذي انهارت فيه سلطة الدولة المركزية لسنوات عده واسفرت عن حروب ثورية وعرقية وتغييرات للنظام الضار وجرائم الابادة الجماعية .⁽⁹⁾

ويذهب اخرون إنَّ الدولة تكون فاشلة إذا لم تعدّ قادرة على أداء مهامها الأمنية الأساسية، التي لا تملك سيطرة فعلية على أراضيها وحدوده.⁽¹⁰⁾

وإنَّ هناك من يعرف الدولة الفاشلة في ضوء الخصائص التي تتصف بها، ومن أهمها ارتفاع في معدلات العنف الاجرامي والسياسي، وفقدان السيطرة على الحدود، وارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الاهلية، والارهاب ، وضعف المؤسسات ، ضعف البنى التحتية أو عدم ملاءمتها، ومستويات عالية من الفساد الاداري والسياسي، ونظام صحي منهار، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، وانخفاض مستويات الناتج المحلي الاجمالي للفرد، وتزايد نسبة التضخم الاقتصادي، ومساوها.⁽¹¹⁾

من الممكن القول إنَّه ليس هناك إجماع حقيقي حول تعريف "الدولة الفاشلة"، فمنهم من وضَّحهُ بشرعية الحكم، ومنهم من حدده بقدر احتكار السلطة



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

بيد الدولة وحدها على ما تملك ، ومنهم من أوعزه بقدرة الدولة على توفير السلع السياسية للمواطنين، فكل دولة فاشلة طريقتها في الفشل.

وعلى الرغم من كثرة تعريفات الدولة الفاشلة ألا أنها تتفق على إنَّ الدولة الفاشلة تتصف بالآتي: (12)

1- انهيار القانون والنظام، إذ تفقد مؤسسات الدولة احتكارها لشرعية استخدام العنف ، وتكون غير قادرة على حماية مواطنيها، أو إنَّ هذه المؤسسات تستخدم لقمع مواطنيها وارهابهم.

2- تكون قدرة الدولة ضعيفة ، على تلبية حاجات المواطنين ورغباتهم ، وتوفير الخدمات العامة والأساسية، وضمان رفاه المواطنين.

3- وعلى المستوى الدولي فقدان الكيان ذي الصديقة الذي يمثل خارج حدودها. الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم الدولة الفاشلة والمفاهيم الأخرى المقاربة: يقترب مفهوم الدولة الفاشلة من مفهوم الدولة الضعيفة والدولة المنهارة ، وعليه لابد من التمييز بينهما:

1- التمييز بين الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة (Comparison Between Failed State and Weak State): إنَّ الدولة الضعيفة تقوم باحتكار

استخدام القوة بطريقة أو بأخرى، ولكنَّ تعاني من العجز في القيام بوظائف الرفاهية أو الشرعية أو حكم القانون، ومن أمثلتها (اريتريا، اوغندا، بيرو، مقدونيا، البانيا، ومعظم الدول العربية والإسلامية)، التي لديها جزئياً مشاكل كبيرة مع تلك الوظائف، في هذا النوع من الدول هناك عدد من الأنظمة الاستبدادية جزئياً أو كلياً ، التي توفر قدراً معيناً من الاستقرار في الغالب ، مع توفير بعض الخدمات الأساسية، ومع ذلك تستند إلى قاعدة ضعيفة من الشرعية، وهياكل قانونية شكلية، وهي تقدم عجزاً كبيراً في مجال سياسات الرعاية الاجتماعية (Social Welfare)) ، بينما تكون الدولة فاشلة عندما لا تستطيع القيام بأيٍّ من وظائفها الثلاث ، ومن أهم الدول الفاشلة في الوقت الحالي هي (الصومال، أفغانستان، ليبيريا، جمهورية الكونغو، وسيراليون). (13)





2- التمييز بين الدولة الفاشلة والدولة المنهارة: (Comparison of Failed State and Collapsed State) هناك من يخلط ولا يميز بين المفهومين، فيذهب (كاتي كلمنت) إلى أنَّ الدولة الفاشلة هي الدولة المنهارة التي تكون غير قادر على إدارة الصراع وفرض الأمن، وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنى التحتية الأساسية، والتي تكون عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من إقليمها لمدة طويلة من الزمن، ولكن نحن نميل إلى الرأي الذي يذهب إلى أنَّ فشل الدولة يسبق انهيارها ، فإذا بقيت الدولة في ديمومة الفشل فأَنَّه من الممكن أن تتجه نحو الانهيار، فالفرق بين الدولة الفاشلة والمنهارة، يكمن في إنَّ الدولة الفاشلة توجد فيها سلطة سياسية ، لكنَّها تعاني من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، أمَّا الدولة المنهارة فإنَّ السلطة السياسية تكون منهارة .⁽¹⁴⁾

يتضح من ذلك أنَّ مفاهيم الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة والدولة المنهارة ، تختزل في عمومها بعدم قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها في توفير المهام الأساسية لغالبية شعبها، لكن الفرق بينهما الترتيب الزمني، إذ إنَّ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أن تتحول بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والاحيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن أن تتجه نحو الانهيار.

المطلب الثاني: أسباب فشل الدولة ونتائج

يمكن للفشل على الصعيد الاجتماعي أن يكون مسبباً لفشل آخر على الصعيد الاقتصادي، وعليه تفشل المؤسسات السياسية في تدارك الفشل المترتب على الصعيدين السابقين ، لتتصاعد احتمالات تدخل قوى خارجية (External Forces) في الدولة، وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، بحيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فإمَّا أن تتسبب العوامل الخارجية فيه، أو أن تعزّز عوامل الفشل الكامنة داخل الدولة ، فتظهر أعراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية⁽¹⁵⁾، وتعدّ هذه النظرة نظرة واسعة ، تتضمن جوانب ومجالات عدّة ومتشابكة ، مما يضمن الحكم بالفشل على أي دولة، وهو بذلك





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

يصبح لفظاً تحكمياً غير موضوعي، مما دفع إلى تصميم مؤشرات قابلة للقياس تستطيع تقديم صورة أكثر تفصيلاً لحالة الفشل تسمح بالحكم على شكل ودرجة ونمط الفشل الذي تعاني منه كل دولة لذا سوف نقسم هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: مؤشرات الدولة الفاشلة: (Failed State Indicators)

أصدر صندوق السلام العالمي (The Found For Global Peace) في عام 2005، بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، أول مؤشر سنوي حول الدول الفاشلة، ضمّ 76 دولة، بينها 13 دولة عربية. وفي العام 2006، صدر المؤشر الثاني ليضمّ 146 دولة، بينها 16 دولة عربية، وفي العام 2007، صدر المؤشر الثالث ليشمل 177 دولة، من بينها 20 بلداً عربياً. وفي عام 2013 صدر المؤشر التاسع الذي يبين فيه النقاط التي تحدد فشل الدولة، إذ وضع 120 نقطة، وقد حصلت دولة الصومال على (113) نقطة، وهي أعلى نقطة لفشل الدولة، ثم تليها كل من دولة جنوب السودان ب (110، 6)، ودولة التشاد ب (109) نقطة⁽¹⁶⁾، أمّا العراق فقد حصل على (103، 9) نقطة في مؤشرات الدولة الفاشلة، وإنّ الهدف المعلن من إصدار المؤشرات فهو إثارة النقاش حول تطوير الأفكار المساعدة للاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق السلام الدولي (Achieving International Peace)

أمّا المؤشرات الموجودة في الدول الفاشلة على وفق تقرير صندوق السلام، فهي عبارة عن مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية، وهي:⁽¹⁷⁾

- المؤشرات الاجتماعية (Social Indicators) تشمل: الضغوط الديموغرافية المتزايدة، هجرة السكان أو نزوحهم في الداخل من منطقة إلى أخرى أو الحركة الكبيرة للنازحين، تنامي عدد المجموعات، التي تسعى إلى الانتقام من مجموعات أخرى، المشكلات الحزبية والعرقية، الفقر والبطالة والجريمة والمخدرات والسرقة، وتنامي الهجرة المزمّنة والطوعية بما في ذلك هجرة الأدمغة.

- المؤشرات الاقتصادية (Economic Indicators)، وتشمل: التنمية الاقتصادية غير المتكافئة ما بين المجموعات التي تنتمي إلى البلد الواحد (الإنماء





غير المتوازن)، والتدهور الاقتصادي الحاد (اختلالات بنيوية، ركود في الدورة الاقتصادية، وانهيار قيمة النقد الوطني).

– المؤشرات السياسية (Political Indicators)، وتشمل: تراجع مساحة الشرعية في النظام السياسي القائم، فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها، تراجع وظيفة الدولة لجهة تقديم الخدمات العامة، إساءة استخدام السلطة وزيادة التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية، زيادة الشقاق الحزبي، والصراعات بين النخب الحاكمة.

– المؤشرات العسكرية (Military Indicators)، وتشمل: انتهاكات حقوق الإنسان، ضعف السلطة الأمنية، وظهور قوى أمنية غير نظامية.

الفرع الثاني: أسباب فشل الدولة : (Causes of State Failure)

يرجع فشل الدولة إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، إذ تركز الأسباب الداخلية على العلاقة بين الدولة الفاشلة وسكانها، وهيكل الدولة، ونظام الحكم، في حين تركز الأسباب الخارجية على علاقة الدولة الفاشلة مع المجتمع الدولي (International Community)، وإنّ عوامل الضغط والدفع تتبثق أساساً من داخل الدولة وتخلق مجالاً للتدخل الأجنبي.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ لفشل الدولة أسباب داخلية، وأخرى خارجية، وهناك علاقة متداخلة بين هذه الأسباب، فقد تؤدي الأسباب الداخلية إلى فشل الدولة الذي بدوره يؤدي إلى التدخلات الخارجية (Foreign Intervention) التي تزيد في فشل الدولة، وقد تكون العوامل الخارجية هي السبب في فشل الدولة وتؤدي إلى ظهور الأسباب، والعوامل الداخلية التي تزيد من فشل الدولة وانهيارها. وعليه سوف نقسم هذا الفرع على قسمين:

أولاً: الأسباب الداخلية لفشل الدولة

(Internal Causes of State Failure)

كثيراً ما تكون الدول الفاشلة مسرحاً للعنف والفوضى الكاملة، إذ لا توجد دولة فاشلة لا تأوي الحروب الأهلية، فعدم وجود الحلول السلمية لدى الدولة، يدفع



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

بالجماعات المحبطة إلى استخدام العنف ضد الأنظمة القمعية والمتعاونين معها داخليا وخارجيا، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى استخدام الدولة للعنف ضد مواطنيها، وحدث في كثير من الدول أثناء الربيع العربي وبعده (The Arab Spring)، إذ استخدمت الدولة العنف ضد الناس ، وفي الوقت نفسه تحوّل جهاز الدولة إلى لاعبين آخرين على المستوى المحلي ، وإذا تحوّل هذا الصراع الداخلي (Internal Dispute) إلى حرب أهلية سيفقد الدولة قدرتها بالسيطرة على حدودها ، مما يؤدي إلى تسلل القوى الارهابية للقيام بعملياتها داخل الدولة.

وعليه فإنّ أهم الأسباب الداخلية التي تؤدي لفشل الدولة هي:

1- عدم وجود سلطة ملزمة والحرب الاهلية.

تعد السلطة واحد من أهم اجهزة الدولة القومية سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية

2- الاحتكار على الاستخدام المشروع للقوة والسيطرة الإقليمية.

يشير مصطلح "احتكار العنف" في العلوم السياسية إلى أنّ الدولة لها الحق في استخدام أو التصريح في استخدام القوة البدنية ، التي تحدد سمة الدولة الحديثة ، ولا يعني احتكار العنف أنّ الدولة هي الجهة الوحيدة التي تستخدم العنف ، وإنّما يشير إلى أنّ الدولة تضيف الشرعية على استخدام العنف ، وهذا يعني أنّ الدولة لن تفقد قدرتها على فرض هذا الاحتكار، إذا منحت طرفاً آخر الحق في استخدام العنف ، وعندما تصبح الدولة ضعيفة فإنّ بعض الجهات غير الحكومية ، وبعض الجماعات العسكرية وامراء الحرب تهدد احتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة.

وقد تكون لدى الدولة الفاشلة أنظمة تستهدف مواطنيها، أو تشجع الصراعات التي تؤدي إلى تصاعد العنف الجنائي داخل حدود الدولة⁽¹⁸⁾ ، وعندما الدولة لا تستطيع أن تفرض سلطتها على أجزاء كبيرة من البلاد، وعادة لا تمتد سلطتها خارج العاصمة، فإنّ الدولة تخسر حدودها المعترف بها بموجب القانون الدولي، وتكون عاجزة في أداء وظيفتها على أجزاء واسعة من إقليمها ، وأخيراً تفقد السيطرة الفعلية على أراضيها وحدودها، وبذلك تكون الدولة غير قادرة ، وفاشلة في





تقديم خدمات اجتماعية أساسية ؛ بسبب افتقارها إلى القدرة الاقتصادية والإدارية ، وبذلك فأنّها تفقد السيطرة على كامل إقليمها الجغرافي، مما يفتح المجال لظهور الإدارة غير الحكومية في المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة ، إذ تظهر جهات فاعلة جديدة تقدم خدمات بدلاً عن الدولة ، وهذا ما حدث في العراق وسوريا وأفغانستان وكثير من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فلم تسطع هذه الدول فرض سيطرتها على امتداد إقليمها الجغرافي، ويعدّ هذا الامتداد الجغرافي أحد المقاييس الحقيقية والهامة لمدى فشل الدولة.⁽¹⁹⁾

3- القدرة على توفير السلع العامة والأنشطة الاقتصادية.

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض دول الشرق الأوسط إلى التخلف السياسي، وضعف المؤسسات السياسية ، و أدى في الدول الأخرى إلى إضعاف التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إذ أنّ عدم وجود اطار مستقر للانتقال السياسي قبل الربيع العربي مهد الطريق للحروب الأهلية المدمرة التي نتجت عن عوامل معقدة ومتشابكة ، دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية⁽²⁰⁾ ، وبعبارة أخرى فإنّ الدول التي هي في حالة اضطراب ، أو في حرب أهلية لا تستطيع في الغالب من تقديم الخدمات والسلع العامة الأساسية لمواطنيها، فمؤسسات هذه الدول المسؤولة عن حفظ النظام والقانون إمّا توقفت عن العمل، أو لم تعدّ قادرة عليه ، ويمكن تصنيف الدول وتقييمها على وفق قدرتها على تقديم خدماتها مثل التعليم ، والرعاية الصحية ، وتوزيع الأرباح الاقتصادية ، والمراقبة البيئية ، وإنشاء الاطار المؤسسي ، وتوفير البنية الأساسية، ففي حال خسرت الدولة قدرتها على توفير السلع العامة والأنشطة الاقتصادية، فإنّ هذا سيؤدي إلى تفكك جماعي ، ومعاناة أمنية ، ومصاعب مالية، ويؤدي هذا التدهور إلى صراع من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية التي يحصل عليها السكان المحليون الذين يعيشون في ظل الصراعات.⁽²¹⁾





2- الأسباب الخارجية والنتائج External Causes of State Failure

إنّ الدولة الفاشلة ليست هي المصدر الوحيد للكوارث المحلية، بل يمكن أن تكون عرضة للمنافسة بين الدول العظمى التي تؤدي حتماً إلى المواجهة، إذ أنّ فشل الدولة يخلق فراغاً استراتيجياً يستقطب تدخل الدول العظمى للتنافس فيما بينها⁽²²⁾ ، لذلك فالذي صعد الحرب الأهلية في سوريا، كان تدخل القوى الأجنبية (Foreign Power) الرئيسة مثل روسيا والولايات المتحدة وبعض حلفائها الغربيين ، فالقوات الغربية تقاتل أساساً من أجل تغيير النظام بينما روسيا وإيران ، وحزب الله في المعركة ؛ لضمان بقاء حكومة الرئيس بشار الأسد، والنتيجة كانت الحرب الأهلية الكارثية الطويلة الأمد، وفي النهاية فشل الدولة السورية.

ويرتبط وجود الدول الفاشلة ببعض التأثيرات الخارجية (External Influences)، وإنّ المعضلة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السورية التي استمرت لسنوات ، وجدت بيئة خصبة للتصادم بعد فشل الدولة بسبب الحرب الأهلية، فالجماعات المعارضة لحكومة الأسد على الرغم من انقسامها، ألا أنّها تجد الدعم العسكري من الولايات المتحدة وتركيا والسعودية، وبذلك تحولت الدولة السورية الفاشلة إلى ساحة معركة إقليمية (Regional Battle) خلقت في النهاية فراغاً في السلطة تملؤه الجماعات الإسلامية الجهادية عبر الوطنية ، التي امتدت من العراق.⁽²³⁾

ويمكن عد التدخلات الخارجية واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة، إذ يعدّ التدخل في دولة ذات سيادة واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل والخلافية التي تواجه المجتمع الدولي، إذ إنّ التدخل الدولي له عدة تفسيرات من منظور العلاقات الدولية، إذ ذهب المدرسة الليبرالية إلى إنّ التدخل الأجنبي (Foreign Intervention) هو عمل يرتبط بدوافع إنسانية وأخلاقية وحضارية⁽²⁴⁾ ، فيرى صمويل هنتغتون إنّ الاختلافات





الحضارية (Civilizational Differences) تعد دافعا رئيسا للتدخلات المعاصرة (25).

اما المدرسة الواقعية فتري في التدخل الاجنبي بانه عمل عقلاني له دوافع امنية ويرتبط بالنفعية والمصلحة، أمّا المدرسة البنائية فتعرف التدخل الاجنبي بانه عمل مؤسساتي وانه عمل مبرر وقد يأخذ الشكل العسكري (26) .

ونحن نعتقد إنّ التدخل الخارجي عندما يحصل في دولة ما فأثّه سوف يؤدي إلى فشل الدولة، بغض النظر عن طبيعة هذا التدخل أو نوعه أو مبرراته، وهذا ما حدث في افغانستان عام 2001، وفي العراق عام 2003، وفي ليبيا عام 2011، إذ أنّ التدخل في هذه الدول أدى إلى حل المؤسسات الأمنية (Security Institution) فيها الذي أدى بدوره إلى ظهور جهات غير حكومية عنيفة ساهمت في فشل هذه الدول وانهيارها.

المبحث الثاني

الجهات غير الحكومية العنيفة

Violent Non-Governmental Actors

إنّ الفاعلين الدوليين (International Actors) ، من الموضوعات الهامة ذات العلاقات الدولية، إذ تطور هذا المفهوم تدريجيا، فتاريخيا بدأ النظام الدولي الحديث في اوروبا بفاعل دولي وحيد هو الدولة القومية (National State) ، ثم انتشرت في بقية العالم بسبب الحركة الاستعمارية ، وتوسع النظام السياسي والاقتصادي الاوربي في العالم كله، وفي القرن العشرين شهد المجتمع الدولي تطورات سياسية واقتصادية ومعرفية هائلة مهدت لظهور فاعلين اخرين بجانب الدولة القومية، وقد ازداد عدد الفاعلين في بدايات القرن الحالي، إذ رأينا تكاثراً في عدد الفاعلين الدوليين وأنواعه ؛ ليشمل الدول (States)، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية (Intergovernmental/ Non-Governmental Organizations)، والشركات متعددة الجنسيات (Multinational





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

(Corporation) ، والفاعلين الجدد من غير الدول العنيفين وغير العنيفين (Violent-Non Violent Non State Actors) وقبل البحث في العلاقة بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة، نرى أن من الأهمية بمكان التطرق إلى مفهوم الفاعلين الدوليين وتطوره ، لذا سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين، يتعلق الأول بالفاعلين الدوليين بصورة عامة، ونبحث في الثاني الجهات غير الحكومية العنيفة ، وعلاقتها بفشل الدولة بصورة خاصة.

المطلب الأول: الفاعلون الدوليون: (International Actors)

يتكون النظام الدولي من مجموعة من الوحدات المختلفة في الحجم والتأثير، فهناك من يصنف هذه الوحدات بحسب قوة تأثيرها في مسرح السياسة الدولية (International Politics) إلى الفاعلين الأساسيين والفاعلين الثانويين، إذ يقسم هؤلاء الفاعلين الأساسيين إلى قسمين هما: الدول والمنظمات الدولية، ويشمل الفاعلون الثانويون المنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر الوطني. (27)

ونعتقد أن التقسيم التقليدي أعلاه ، قد تغير بعد انتهاء الحرب الباردة (Cold War) وظهور فاعلين جدد ومؤثرين في الساحة الدولية، إذ ظهرت الجماعات الارهابية التي أخذت تمتد عبر الدول ، وتمر بشبكة قوية من التنظيمات الممولة، وعليه سوف نقسم هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: الدولة كفاعل دولي

The State As An International Actor

يرى الدكتور اسماعيل صبري مقلد أن هناك مجموعة معايير يجب توافرها

في الفاعل الدولي وهي: (28)

1. أن يكون له كيان قابل للتجديد.
2. أن يكون حائزا لقدر من الموارد والامكانيات تؤهله لاتخاذ القرارات.
3. أن تتوافر لديه المقدرة على التفاعل مع غيره من الفاعلين.
4. أن يتمتع بالقدرة على البقاء والاستمرار على المسرح الدولي.





وعلى وفق هذه المعايير ينقسم الفاعلون الدوليون بشكل عام إلى الدول وغير الدول:

فيكاد يتفق المهتمون في حقل العلاقات الدولية (International Relations Discipline) على أنّ الدولة هي الفاعل الرئيس في مسرح السياسة الدولية ، ويرجع سبب ذلك إلى تمتعها بالسيادة اي عدم خضوعها لأي سلطة أخرى في الداخل والخارج ، فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الدولية، إذ أنّ مفهوم السيادة (Sovereignty) يشكل أحد المبادئ الأساسية التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة (Charter of the United Nations) (29) (Nation)

ومن الجدير بالذكر إنّ الدول توجد بينها اختلافات على مستوى العلاقات الدولية، فهناك دول واسعة الإقليم ، ودول ذات شعوب كبيرة الحجم ، ودول ذات شعوب صغيرة الحجم، ودول ذات أنظمة سياسية مستقرة ، ودول ذات أنظمة سياسية ضعيفة وغير مستقرة.. وماسواها ، لذلك هناك من يضع معايير لتقسيم الدول، فيذهب أستاذنا الدكتور سعد حقي توفيق إلى اعتماد معيارين لتصنيف الدول وهما: (30)

أ- معيار القوة: وبموجب هذا المعيار يتم تقسيم الدول إلى أربعة اصناف:

دول عظمى: (Great Powers) وهي أقوى الدول في العالم، والدول العظمى هي الدول التي تمتلك اعتبارات عدّة منها، المساحة وحجم السكان والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والأهم من كل ذلك هو امتلاكها للأسلحة النووية (Nuclear Weapon)، وهذا يعني أنّ الدولة تعدّ عظمى إذ ما امتلكت الهيكل الثلاثي للقوة، المتمثل بالقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، والمتجسد اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قطباً أحادياً.

دول كبرى (Major States): وهي الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي، ولكن قدراتها لا تساعد في القيام به، إلّا في مجال محدود من العلاقات



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

الدولية، فهناك دول تعد قوى عسكرية في العالم، لاسيما الدول النووية مثل الصين، وفرنسا، وبريطانيا وكذلك روسيا الاتحادية، وما زالت هناك دول تمارس قوة جذب خاصة على الصعيدين الايديولوجي والدبلوماسي والاقتصادي مثل فرنسا وبريطانيا واليابان والمانيا.

دول متوسطة: ليست لديها القدرة على أن تؤدي دوراً عالمياً، ولكن لديها القدرة على أن تمارس دوراً إقليمياً مثل دور ايران وتركيا في منطقة الشرق الأوسط. دول صغرى : (Small States) هي الدول التي تتميز بصغرها وضعفها، إذ ينحصر دور هذه الدول في محاولة الحفاظ على استقلالها وحماية حدودها من الغزو الخارجي ، وهذا هو حال الغالبية العظمى من دول العالم.

ب- المعيار السياسي- الاقتصادي- التكنولوجي- العسكري:

المعيار العسكري (Military Standard) : إنَّ هذا المعيار يقوم على التفرقة بين الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير المالكة أصلاً، والدول المالكة للسلاح النووي رسمياً هي خمس : الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وقد دخلت كل من الهند والباكستان النادي النووي عام 1998.

معيار التوجه الفضائي (Standard of Space Orientation):

فهناك دول لها القدرة على ارسال الأقمار الاصطناعية إلى الفضاء الخارجي مثل الولايات المتحدة ، وفرنسا ، وروسيا الاتحادية ، والصين ، وبريطانيا ، والهند ، واليابان.

معيار الأنظمة الاجتماعية- الاقتصادية- (Standard of Socio

Economic System) : إنَّ هناك انموذجين للإنتاج على مستوى العالم هما:

نادي الدول الرأسمالية (Capitalism States) الذي يتميز بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج واقتصاد السوق والديمقراطية السياسية الليبرالية، والنموذج الآخر يتمثل بنادي الدول الاشتراكية ، الذي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج





والاقتصاد المخطط , وقيام أنظمة سياسية شمولية، وإنَّ الصراع بين هذين الانموذجين أدى إلى قيام الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

معيار التنمية : (Development Standards) ان عدم المساواة بين الدول أدى إلى انقسام العالم إلى قسمين: دول متقدمة وهي الدول الغنية والمتقدمة صناعيا وعلميا، والقسم الآخر هي الدول النامية وهي دول فقيرة , وغير صناعية , ومعظمها متخلفة تكنولوجيا , مما أدى إلى ظهور انقسام العالم اقتصاديا إلى دول الشمال , ودول الجنوب.

معيار الجغرافية السياسية- والجغرافية الاقتصادية (Geopolitical and Geo-Economic Standard) : لقد تأسست في عام 1975 مجموعة السبعة الكبار وهم: الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، ثم أضيفت إليهما روسيا , فأصبحت مجموعة الثمانية، ويلتقي زعماءها سنويا في لقاءات دورية لدراسة المشاكل التي تواجه العالم , ومن جهة أخرى , فقد تجمعت الدول النامية في مجموعة ال 77 والآن تضم 125 دولة.

معيار التقدم العلمي- التكنولوجي (The Scientific-Technological Standard) فهناك دولا متطورة تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة، واليابان ونادي الدول الأوروبية الأعضاء في مشروع اليوركا (19) عضواً، ونادي السبعة لوكالة الفضاء الأوروبية.

المعيار السياسي (Political Standard): إنَّ هذا المعيار يرجع إلى انقسام المجتمع الدولي للمدة 1950-1990 إلى مجاميع ثلاث: دول عظمى، ودول منحازة، ودول غير منحازة، أي دول العالم الغربي , ودول العالم الشرقي ودول العالم الثالث التي تعرضت إلى أزمة دولة وأخرى سيادة بواسطة المتغيرات الدولية الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , وتمثلت بالعلومة والتكامل الاوربي واللامركزية والنزعة الإقليمية.





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

وقسمت (مجموعة اوراسيا لمجلس الاستخبارات القومي الامريكية) العالم إلى ثلاث فئات، وهي: (31)

الدول الضعيفة (Weak State): معظم هذه الدول كانت مستعمرات سابقة ، ولم تتحول إلى دول قومية قابلة للحياة، وإنَّ حكومات هذه الدول منذ وجودها تناضل من أجل توفير النظام للمجتمع، وفي محاولتها للقيام بذلك لجأت إلى القوة في كثير من الأحيان، لأنَّ الطائفية العرقية والدينية والقبلية تهيمن على القومية، ومن الأمثلة على ذلك افغانستان ، والصومال ، ولبنان.

الدول المحدثّة: (Modernizing State) وهذه الدول هي الدول الراسخة في نظام الدولة التقليدي، وصلبة بشأن السيادة وتحدد أمنها القومي من خلال القوة، وكثيراً ما تستخدم القومية أداة لقوة الدولة، ويتم قمع الأقليات الجامحة، وهذه الدول تميل إلى أن تكون مركزية وبيروقراطية للغاية، مع حكومة وطنية منغمسة في إدارة الاقتصاد، ويمكن لهذه الدول أن تكون ديمقراطية أو استبدادية، ومن أمثلتها (البرازيل، روسيا، الهند، والصين).

الدول المتقدمة/ ما بعد الصناعية-States Developed/ post (Industrial): تتميز هذه الدول بذهاب التمييز بين الشؤون الداخلية والخارجية ، بحيث يصبح التداخل المتبادل والمراقبة بين الدول بمثابة قاعدة ، وتصبح الحدود بين الدول دون حراسة على نحو متزايد ، وترفض القوة بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات، وتمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي (European Union) أمثلة للدول من هذه الفئة.

الفرع الثاني: الفاعلون من غير الدول: (Non State Actors)

ليس هناك تعريف محدد لمصطلح (الفاعلين من غير الدول) على مستوى القانون الدولي، ولكن هناك مفهوم واسع لهذا المصطلح، إذ يشمل جميع الجهات الفاعلة الخاصة المتميزة عن الدولة، بما في ذلك الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، والجماعات المسلحة، والأنظمة القائمة بحكم الأمر الواقع. (32)





ويعرف (مجلس الاستخبارات القومي - الامريكية) الفاعلين من غير الدول بأنهم ((هي كيانات غير سيادية تمارس سلطة ونفوذ اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا هاما على المستوى الوطني أو الدولي، لا يوجد اجماعا حصريا على فئاتها، ويحدد بعض التعاريف النقابات ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الدينية، والتجمعات العرقية، والجامعات)).⁽³³⁾

وللفاعلين من غير الدول عدد من الصفات الأساسية، ومن أهم هذه الصفات هي:⁽³⁴⁾

الاستقلال: (Autonomy) أي مقدار الحرية التي يتمتع بها عند السعي لتحقيق أهدافها.

التمثيل: (Representation) أي تمثيل اتباعها والمؤيدين لها.

النفوذ H: (Influence) القدرة على أحداث فرق تجاه قضية ما في سياق معين ، مقارنة بتأثير فاعل آخر في القضية ذاتها. وهناك من يقسم الفاعلين من غير الدول إلى :⁽³⁵⁾

فواعل فوق الدول: وهي الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول، وتشمل المنظمات والتجمعات الدولية.

فواعل تحت الدول: وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته ، وقد تسهم في التفاعل الخارجي (External Interaction)، ومن الأمثلة على ذلك: أحزاب، وميليشيات، وقبائل، وعصابات، وشركات، وجمعيات، ووسائل أعلام .. وماسواها.

الصنف الثالث فواعل عابرة للدولة: هي جماعات واطراف غير حكومية، قد تكون من ضمن المشار اليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل وتؤثر في هيآت أخرى من ذات نوعها، وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية أو الشراكة، والتعاون العلني والرسومي، أو التبعية والتأثير أو التأثير، والطابع غير الرسمي وربما السري.



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

وهناك من يصنف الفاعلين من غير الدول إلى :

- الأفراد ذوي السلطة الخارقة: (**Super Empowered Individuals**) وهم أشخاص يمكنهم التغلب على القيود، والاتفاقيات، والقواعد لممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي الفريد، على مجموعة من الأحداث الانسانية، التي ولدت مناقشات واسعة النطاق، ومن هؤلاء الصناعيين، والمجرمين، والممولين، وأباطرة الأعلام، والنشطاء والمشاهير، والزعماء الدينيين، والارهابيين.⁽³⁶⁾

- الشركات متعددة الجنسيات: (**Multinational corporation**) يطلق هذا المصطلح على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد من الدول الصناعية ، وتسويق منتجاتها، وتعمل الشركات الفرعية ضمن بلد خارجي ، ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم في الوطن، ولأن السوق التي ولدت فيه الشركة الأم ضيق فأنها تسعى لعبور الحدود إلى بلدان أخرى، فيمتد نشاطها إلى خارج حدود بلدها الأصلي الذي تنشأ منه وتتخذ لها مقرا رسميا فيه، ويكون لها من النفوذ الذي تمارسه ، ويترتب على ذلك أن تتبثق من هذه الشركة الأم شركات تحاول البحث عن الهيمنة الاجنبية، إذ تعمل الدولة الأم على تشجيع شركاتها وتوسيعها لما وراء الحدود ، وذلك لضمان الامدادات الضرورية بالنسبة إلى الأمن القومي (**National Security**) مثل النفط والغاز واليورانيوم، أو لأسباب سياسية ، وقد يكون لأسباب اقتصادية.⁽³⁷⁾

- المنظمات غير الحكومية: (**NGOs**) عرفت الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية بأنها ((منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد ، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها أو تضرها التوجهات الانمائية ، ويتحدد عملها في ميادين المشاريع الانمائية، الطوارئ، إعادة التأهيل، وكذلك ثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)).⁽³⁸⁾

وتؤدي هذه المنظمات دوراً كبيراً الأهمية على المستوى الدولي ؛ وذلك بفضل التقنيات الجديدة مثل الانترنت، ويشار إلى بعض المنظمات غير الحكومية الأكبر والأكثر نشاطا كحركات اجتماعية عالمية ((**GSMS**)، وتقسم هذه المنظمات





إلى المنظمات غير الحكومية التي يراها المجتمع، التي تتواجد أساساً في العالم الغربي، والمنظمات غير الحكومية التي ترعاها الدولة، وكثيراً ما يطلق عليها (GONGOS) (منظمات غير حكومية مدعومة حكومياً)، وهي موجودة على سبيل المثال، في شرق آسيا. ⁽³⁹⁾

أنظمة وأقاليم الأمر الواقع : وهي كيانات تعرف بأنّها تمارس كل وظائف الدولة ذات السيادة، ألا أنّها لا تعد دولاً بموجب القانون الدولي لأنها تفتقر لواحد على الأقل من المتطلبات الأساسية للدولة، وتختلف هذه الأنظمة على نحو واسع، من حيث طبيعتها ، ومن حيث الظروف التي تعمل في ظلها، سواء في إطار نزاع أم في أوقات السلم، وفي درجة أدائها ، والمدى الذي بلغته في الحصول على اعتراف دولي ، والتماسك والتنظيم الداخلي ، والتأثير الخارجي ، والتحكم الفاعل في السيطرة على أراضي معينة، وهناك أمثلة كثيرة على هذه الأنظمة منها: حكومة إقليم كوردستان، وجمهورية شمال قبرص التركية، وابخازية واوسيتيا في جورجيا، والسلطة الفلسطينية. ⁽⁴⁰⁾

- الجماعات المسلحة أو العنيفة: (**Armed or Violent Group**) يعرف مكتب الأمم المتحدة ؛ لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) المجموعة المسلحة بأنّها ((مجموعات من المحتمل أن توظف السلاح في استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية اقتصادية، مجموعات ليست داخل الهياكل العسكرية الرسمية للدول أو لأحلاف الدولة أو المنظمات الحكومية الدولية، مجموعات ليست خاضعة لتحكم الدول التي تعمل فيها)). ⁽⁴¹⁾

يتضح مما تقدم أنّ التطور في مفهوم الفاعلين الدوليين، ودخولهم إلى النظام الدولي، قد حصل في مراحل عدّة يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل وهي ⁽⁴²⁾

1. المرحلة التي اعقبت معاهدة وستفاليا، (نظام ويستفاليا، الدولة القومية (Nation State))



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

2. مرحلة ظهور المنظمات الدولية الحكومية ((IGOs)، أو ما يعرف بنظام الأمن الجماعي.
3. مرحلة ظهور الشركات المتعددة الجنسيات (TNC)، أو ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي (الاعتماد المتبادل).
4. مرحلة ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية، أو ما يعرف بعالم القوة الثالثة.
5. مرحلة ظهور الفاعلين الجدد من غير الدول، (NSAs).

المطلب الثاني: صعود الجهات غير الحكومية العنيفة

(The Rise of Violent Non-Governmental Actors)

منذ الربع الأخير من القرن العشرين، لوحظ الصعود المضطرد، لتطور الجهات غير الحكومية العنيفة (VNSAs)، فيما يتعلق بقدرتها السياسية والاجتماعية والعسكرية، إذ حققت هذه الجهات زيادة واضحة في نسبة الانتصارات على حساب السلطات الحاكمة التي تفوقهم قوة، وعجز السلطات الحاكمة عن إلحاق الهزيمة بهذه الجهات العنيفة الأضعف منهم، ويعد هذا تغييراً في الأنماط التاريخية، فقد أظهر (ليال وويلسون) 2009 باستخدام مجموعة بيانات ضمت 286 حالة تمرد، بين عامي 1800 و2005، وإنّ الدول حققت انتصارات في 25/0 فقط، من هذه الحالات بين عامي 1976 و2005، مقارنة بنسبة 90/0 بين عامي 1826 و1850. وتوصل (كونايل وليبيكي) عام 2008 إلى نتيجة مشابهة أثناء دراسة 89 حالة تمرد، إذ توصل في 28 حالة تمرد انتصرت فيها الدولة بنسبة 31/0 وفي 26 حالة تمرد كان الانتصار من نصيب الجهات العنيفة بنسبة 29/0، وكانت النتيجة غير واضحة في 19 حالة.⁽⁴³⁾

ومما تقدم يلاحظ أنّ الجهات غير الحكومية العنيفة، تعمل منذ مدة على تغيير نمط تاريخي ألا وهو احتكار الدولة لوسائل العنف، إذ أصبحت هذه الجهات تمتلك هذه الوسائل، وأصبحت قادرة على أن تلحق الهزيمة بالدولة، وهناك كثير من التفسيرات للأسباب التي مكنت الجهات العنيفة الضعيفة من إلحاق الهزيمة





بقوة الدول التي تفوق قوتهم، أو الصمود في وجهها، وعليه سوف نقسم هذا المطلب على فرعين.

الفرع الأول: أسباب تطور الجهات غير الحكومية العنيفة (Causes For Development Of Violent NGOs)

لقد قدمت الدراسات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية نطاقاً واسعاً من التفسيرات، لأسباب تمكن الجهات غير الحكومية العنيفة من إلحاق الهزيمة بالدول، وتركز هذه الدراسات في المقام الأول على عوامل الجغرافية والسكان، والدعم الخارجي والتكتيكات العسكرية والاستراتيجية العسكرية، فهناك من يركز على ولاء السكان في انجاح التمرد الذي تقوم به الجهات العنيفة المتمردة، فقد ذهب (ماو {1938} 1967) إلى أنَّ التمرد ((لابد أن يتحرك وسط الناس ويسبح السمك في البحر))، وتوصل الدليل الميداني لمكافحة التمرد الخاص بقوات مشاة البحرية الأمريكية إلى أنَّ حالات التمرد تمثل ((منافسة على ولاء العامة الذين يكونون في الغالب غير منحازين لطرف دون آخر، الذين يمكن أن يصطفوا مع الوضع القائم أو مع تغيير الوضع القائم، ويتطلب النجاح في هذه المنافسة اقناع هؤلاء العامة غير المنحازين بالاصطفاف مع الوضع الراهن من خلال الفوز بقلوبهم))⁽⁴⁴⁾، وإنَّ قسوة تعامل الحكومة مع السكان المحليين تؤثر في ولاءهم، ومن ثمَّ تساعد المتمردين فيما يخص تجنيد عناصر في صفوفهم والحصول على موارد واكتساب شرعية، ويذهب الجنرال (ستانلي مكريستال، القائد السابق للقوات الأمريكية في أفغانستان) إلى أنَّ ((أمام كل فرد بريء من السكان المحليين تقتله الحكومة يخلق عشرة متمردين جدد)).⁽⁴⁵⁾

وهناك من يرجع سبب تفوق الجهات العنيفة على الدولة إلى عامل الجغرافية، إذ شدد فيرون ولايتين (2003) على أنَّ التضاريس الوعرة واحدة من بين أربع متغيرات حرجة تدعم التمرد، ويذهب غالولا (1964) إلى أنَّه ((إذا لم



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

تكن الجغرافية مساعدة للمتمرد في بدايته التي تتسم بالضعف، يصبح فشله محتوماً تقريباً قبل أن يبدأ)).

ويعدّ الدعم الأجنبي واحداً من أهم عوامل نجاح التمرد الذي تقوم به الجهات العنيفة ، وهذا ما أكدّه بعض العلماء ، ومنهم الباحثان (كونابل و لبيكي) ، ففي دراسة قدمها الباحثان عام 2010 على (89) حالة توصلتا بها إلى أنّ حالات التمرد التي كانت مدعومة من دولة ما نجحت بنسبة 2:1 من الحالات المبتوت في شأنها، وبمجرد توقف المساعدات الاجنبية، هوت نسبة نجاح المتمردين لتصبح 4. (46)

وفسر بعض العلماء انتصار الجهات العنيفة على أساس التكتيكات العسكرية ، أو الاستراتيجية العسكرية ، أو كليهما، فقد ذهب ليال وويلسون إلى أنّ تكتيكات الحرب الحديثة قوضت قدرة القوات التابعة للدولة على كسب ود السكان المدنيين ، وتشكيل روابط مع السكان المحليين وجمع معلومات بشرية قيمة، ويذهب (اريغوين- توفت) إلى إنّ القوات الاضعف يمكن أن تتجاوز قلة الموارد عن طريق توظيف استراتيجيات متعارضة ضد الفاعلين المسلحين الأكثر قوة (الاستراتيجيات المباشرة مقابل الاستراتيجيات غير المباشرة)، إذ تعدّ استراتيجية حرب العصابات (استراتيجية غير مباشرة) الأفضل عند مواجهة استراتيجيات الهجوم المباشر من جانب فاعلين أكثر قوة بما في ذلك الحروب الخاطفة. (47)

الفرع الثاني: الجهات غير الحكومية العنيفة والدول الفاشلة:

Violent Non-Governmental Actors and Failed State

إنّ الجهات غير الحكومية العنيفة تشكل تحدياً مباشراً لمشروع وستيفاليا الذي جاء بنظام الدولة القومية ذات السيادة التي تمتلك كل من الاحتكار القانوني والاستخدام الشرعي للقوة⁽⁴⁸⁾ ، وإنّ هذه الجهات التي تكون على شكل مجموعات أو أفراد تستطيع الانخراط في العلاقات الدولية، ويكونون قادرين على التأثير في السياسة وذلك باستخدام العنف غير القانوني (أي القوة التي لا توافق عليها الدولة





رسمياً، للوصول إلى أهدافها في بعض الأحيان من دون الانتماء إلى مؤسسة أو دولة. (49)

إنَّ الجهات غير الحكومية العنيفة، قد تتسبب في تغيير الديناميكيات تحت اسم المظلة الإقليمية وذلك بالاستفادة من ضعف الدولة المركزية الشرعية والفاعلة، ومن خلال السياق الشبيه بالحرب الأهلية تتحول قوة الحوكمة من جهاز الدولة إلى لاعبين آخرين على المستوى المحلي (Local Level)، فإنَّ الدول التي تعاني من فجوات في القدرات توفر فرصاً للفاعلين من غير الدول لتطوير مجال تأثيرها الفاعل، إذ إنَّ الدولة الفاشلة توفر فرصاً؛ كي تنظم هذه الجهات نفسها، فإنَّ تآكل قدرة الدولة في العراق وأفغانستان وسوريا، زاد من تحكم هذه الجهات في عدد كبير من السكان والموارد والأراضي التي تجعلهم يقومون بحركات انفصالية، ومثال ذلك الجماعات العسكرية الكردية أو داعش في سوريا والعراق. (50)

وإنَّ هذه الجهات العنيفة تجد بيئة حاضنة في إقليم الدولة الفاشلة، أي الدولة التي تكون غير قادرة عن القيام بوظائفها الأساسية في توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، وفي مقدمتها الحاجة إلى الأمن، وسواء كان الفشل عائداً إلى سمات بنيوية في هذه الدولة، أم يعود إلى تدخل دولي حد من امتداد سلطة الدولة إلى بعض إقليميها، ففي أقاليم هذه الدولة (الفاشلة) لا تجد الجهات العنيفة من يوقف نشاطها، أو يقيد حريتها في بسط نفوذها على هذه الأقاليم، إذ هي تستطيع مد يد العون والمساعدة لحركات شقيقة لها في دول أخرى، أو لتوسيع نشاطها ليشمل دولاً أخرى، أو حتى بعيدة عنها وهذا ما فعله تنظيم داعش إذ مدَّ نفوذه في العراق وسوريا ومصر وليبيا. (51)

وظهرت الجهات غير الحكومية العنيفة في الدول التي لم تكتمل نشأتها بعد مثل حركة حماس في الأراضي الفلسطينية، أو في دول باتت تعاني من الضعف، مثل حزب الله في لبنان، أو في دول تعرضت لانهايار تام بسبب الغزو، وهو الوضع لظهور تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في العراق، أو في دول ضربها



التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

الضعف حتى وصلت إلى مرحلة الانهيار وهو في حالة المحاكم الإسلامية في الصومال، وعادة ما تقوم هذه الجهات ببعض المهام الخاصة بالدولة، مثل الحفاظ على النظام والأمن، والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.⁽⁵²⁾

والملاحظ إنّ الدولة عندما تفشل، يعمل الفاعلون العنيفون من غير الدول باستراتيجيات مختلفة يمكن استخلاص أهمها بما يأتي:⁽⁵³⁾

1. يقدم نفسه بوصفه بديلاً للدولة، وهو الحال في الثورات، ومثال ذلك الجيش الحر في سوريا.
2. التحالف مع الدول الأخرى، سواء على أساس التبعية أو التعاون، ومثال ذلك التحالف بين حزب الله اللبناني والجمهورية الإسلامية في إيران.
3. دخول الفاعلين العنيفين في صراع مسلح مفتوح للسيطرة على الدولة، وهو الحال في ليبيا.
4. استغلال الظروف السياسية الدولية لدعم اجندتها وفي الحرس الثوري الإيراني.
5. الدخول في تحالف مع بقايا نظام الدولة الفاشلة، وفي اليمن وسوريا.
6. ادعاء الاستغلال والاضطهاد الديني والقومي والطائفي لصالحه، وهو الحال في داعش مع السنة في العراق.

الخاتمة

من دراسة موضوع التفاعل بين الدولة الفاشلة والجهات غير الحكومية العنيفة، نستطيع أن نثبت بعض النتائج التي توصلنا إليها ، وتمثل صفوة الدراسة ، وأهم هذه النتائج هي:

1- يعدّ مفهوم الدولة الفاشلة بوصفه ظاهرة قديم الوجود ، صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها عامة، أمّا مصطلح الدولة الفاشلة؛ فقد بدأت أدبيّات السياسية تتناوله في أوائل التسعينات من القرن العشرين ، وتحديدًا عند بداية انهيار الحكومة الصومالية.

2- ليس هناك إجماع حقيقي حول تعريف "الدولة الفاشلة"، فمنهم من وضّحه بشرعية الحكم، ومنهم من حدده بقدر احتكار السلطة بيد الدولة وحدها على ما





تملك ، ومنهم من أوعزه بقدرة الدولة على توفير السلع السياسية للمواطنين، فلكل دولة فاشلة طريقتهما في الفشل.

3- إنّ مفاهيم الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة والدولة المنهارة ، تختزل في عمومها بعدم قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها في توفير المهام الأساسية لغالبية شعبها، لكن الفرق بينهما الترتاب الزمني، إذ إنّ الدولة الضعيفة في حال تنامي التدهور والضعف يمكن أن تتحول بمرور الزمن إلى دولة فاشلة، والأخيرة في حالة ديمومة الفشل يمكن أن تتجه نحو الانهيار.

4- إنّ فشل الدولة يرجع في الغالب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية ، إذ تركز الأسباب الداخلية على العلاقة بين الدولة الفاشلة وسكانها ، وهيكل الدولة ونظام الحكم، في حين تركز الأسباب الخارجية على علاقة الدولة الفاشلة مع المجتمع الدولي (International Community)، وإنّ عوامل الضغط والدفع تنبثق من داخل الدولة ، التي تخلق مجالاً للتدخل الأجنبي.

5- إنّ التدخلات الخارجية واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة، إذ يعدّ التدخل في دولة ذات سيادة واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل والخلافية التي تواجه المجتمع الدولي، إذ إنّ التدخل الدولي له تفسيرات عدّة من منظور العلاقات الدولية.

6- ينقسم الفاعلون الدوليون بالعموم إلى الدول وغير الدول.

7- هناك تعريف محدد لمصطلح (الفاعلين من غير الدول) على مستوى القانون الدولي، ولكن هناك مفهوم واسع لهذا المصطلح، إذ يشمل جميع الجهات الفاعلة الخاصة المتميزة عن الدولة، بما في ذلك الأفراد ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، والجماعات المسلحة، والأنظمة القائمة بحكم الأمر الواقع .

8- يقسم الفاعلين من غير الدول إلى فواعل فوق الدول وهي الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول ، وتشمل المنظمات والتجمعات الدولية ، و فواعل تحت الدول وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

إليها ، وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته، وقد تسهم في التفاعل الخارجي.

9- المجموعة المسلحة هي مجموعات من المحتمل أن توظف السلاح في استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية أو إيديولوجية اقتصادية ، مجموعات ليست داخل الهياكل العسكرية الرسمية للدول أو لأحلاف الدولة أو المنظمات الحكومية الدولية، مجموعات ليست خاضعة لتحكم الدول التي تعمل فيها.

10 - إنّ الجهات غير الحكومية العنيفة، تعمل منذ مدة على تغيير نمط تاريخي ألا وهو احتكار الدولة لوسائل العنف، فقد أصبحت هذه الجهات تمتلك هذه الوسائل ، وأصبحت قادرة على أن تلحق الهزيمة بالدولة، وهناك كثير من التفسيرات للأسباب التي مكنت الجهات العنيفة الضعيفة من إلحاق الهزيمة بقوة الدول التي تفوق قوتهم، أو الصمود في وجهها.

11- قدمت الدراسات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية نطاقا واسعا من التفسيرات، لأسباب تمكن الجهات غير الحكومية العنيفة من إلحاق الهزيمة بالدول، وتركز هذه الدراسات في المقام الأول على عوامل الجغرافية والسكان والدعم الخارجي والتكتيكات العسكرية والاستراتيجية العسكرية.

12- إنّ الجهات غير الحكومية العنيفة تشكل تحدياً مباشراً لمشروع وستيفاليا، الذي جاء بنظام الدولة القومية ذات السيادة التي تمتلك كل من الاحتكار القانوني والاستخدام الشرعي للقوة ، وإنّ هذه الجهات التي تكون على شكل مجموعات أو أفراد تستطيع الانخراط في العلاقات الدولية، ويكونون قادرين على التأثير في السياسة وذلك باستخدام العنف غير القانوني (أي القوة التي لا توافق عليها الدولة رسمياً)، للوصول إلى أهدافها في بعض الأحيان من دون الانتماء إلى مؤسسة أو دولة.





المصادر والمواش

1. د. منال كواش، اشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر قراءة نقدية، بحث منشور في مجلة تحولات، جامعة الجزائر، العدد الثاني، كانون الثاني، 2018، ص169.
2. المصدر نفسه، ص169.
3. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صيا صيلا، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص106.
4. Liliya Abramchayev, A Social Contract Argument for the States Duty to Protect from Private Violence, *Journal of Civil Rights and Economic Development*, Vol. 18, Iss. 3, Summer 2004, pp. 851-855.
5. Political Science. "Retrieved from Weberian Theory of State": 2017, available at: 2018, 11 22. <http://www.politicalsciencenotes.com/theories-of-state/weberian-theory-of-state-explained/767>,
6. Robert, I. Rotberg, *State Failure and State Weakness in a Time of error*. Washington: Brooking Institution, 2004.
7. إنَّ الدراسة الأولى تمَّ نشرها في مجلة السياسة الامريكية سنة 1993 وتمَّ نشر الدراسة الثانية في المجلة نفسها سنة 1995، انظر اياد العنبر و اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، بحث منشور في مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد(1)، العدد(18)، العراق، 2014، ص161.
8. نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص8.
9. Daniel, C. Esty, State Failure Task Force. *Washington: State Failure Task Force*. 1995.
10. Timo, A. Graf, *Measuring State Failure: Development of a New State Capacity Index*. Bremen International Graduate School of Social Sciences: Jacobs University, 2012, p. 14.
11. اياد عنبر واسحاق يعقوب، المصدر السابق، ص3.
12. المصدر نفسه، ص3.





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة.....

13. د. انور محمد فرج محمود، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الاوسط، بحث منشور في مجلة دراسات قانونية، السنة الخامسة، العدد (9)، حزيران 2017، ص278.
14. اياد عنبر واسحق يعقوب، مصدر سابق، ص161.
15. Şaban KARDEŞ ve ALİ BALCI, Uluslararası İlişkilere Giriş, Küre Yayınları, İstanbul: 2016. S. 696 .
16. J.J.Messner, The Fund for peace, Failed State Index, 2016, p.4
17. د. محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، قيادة الجيش - مديرية التوجيه، العدد 79، كانون الثاني 2012، ص19.
18. Robert, I. Rotberg, *When States Fail: Causes and Consequences*. Princeton: Princeton University Press. Retrieved from When States Fail: Causes and Consequences. 2004. Pp. 6-7
19. . Robert, I. Rotberg, "The New Nature of Nation-State Failure". THE ASHINGTON QUARTERLY, SUMMER 2002, Available at: 2018/ 10/ 07/. [tps://www.boell.de/sites/default/files/assets/boell.de/images/download_demokratie/The_New_Nature_of_Nation-State_Failure_Rotberg_2002_en.pdf](https://www.boell.de/sites/default/files/assets/boell.de/images/download_demokratie/The_New_Nature_of_Nation-State_Failure_Rotberg_2002_en.pdf)
20. Edwin, A. Brett, State Failure and Success in Uganda and Zimbabwe: The Logic of Political Decay and Reconstruction in Africa. *The Journal of Development Studies*, 2006, pp. 1-19
21. Rana, Khalaf, Governance without Government in Syria: Civil Society and State Building during Conflict. *Syrian Studies*, 2015, pp. 37-66.
22. Jakub Grygiel, "The American Interest. Retrieved from Vacuum Wars": Available at: 2019. 01. 3, <https://www.the-american-interest.com/2009/07/01/vacuum-wars/>
23. Jeffrey, Martini; Erin York And William Young, Syria as an Arena of Strategic Competition. *Rand Cooperation*. 2013, Pp. 1-8.
24. زردومي علاء الدين، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، سنة 2013، ص49





25. . صمويل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة صناعة النظام العالمي، ترجمة: د. مالك عبيد ابو شهيو و د. محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، الجماهيرية الليبية، ط1، 1999 ص395.
26. زردومي، المصدر السابق، ص 59.
27. د سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2008، ص72.
28. د اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2011، ص93-94.
29. د. سعد حقي توفيق، المصدر السابق، ص72. وكذلك انظر الفقرة (7) المادة (2) من ميثاق الامم المتحدة لسنة 1945.
30. د. سعد حقي، المصدر نفسه، ص 76-82.
31. Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the United State, *The National Intelligence Office for Economics and Global Issues*, 23 August 2007, p.2.
32. Robert Francis B. Garcia, Not Only the State: Torture by Non-state Actors, Towards Enhanced Protection Accountability and Effective Remedies, Manila: Anvil Publishing, May 2006, P. 14.
33. Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the , Op cit, P. 2, *The National Intelligence Office for Economics and Global Issues*, 23
34. د. انور محمد فرج، المصدر السابق، ص 268.
35. احمد جميل عزم، عودة الدولة في السياسة الخارجية، مجلة افاق المستقبل، العدد3، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الثاني/ شباط 2010، ص43.
36. Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the United State, *The National Intelligence Office for Economics and Global Issues*, Op cit, p.2.
37. د. سعد حقي، المصدر السابق، ص 95.
38. منير خوني، دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الانساني، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص11.
39. د. انور محمد فرج، المصدر السابق، ص 271.





التفاعل بين فشل الدولة والجهات غير الحكومية العنيفة

40. Robert Francis, B. Garcia, Not Only the State: Torture by Non-state Actors,

Towards Enhanced Protection Accountability And Effective Remedies, Manila: Anvil Publishing, Op cit, p. 14

41. Nonstate Actors: Impact on International Relations and Implications for the United State, *The National Intelligence Office for Economics and Global Issues*, Op cit, p.2.

42. د. انور محمد فرج, المصدر السابق, ص 266.

43. Ben Connable and Martin C. Libicki, How Insurgencies end Arlington: Rand Publications, 2010, P.5.

44. David, H. Petraeus; James, F. Amos and John A. Nagl., *The U.S. Army/Marine Corps Counterinsurgency Field Manual*, Chicago: University of Chicago Press, 2007, pp. 79–136.

45. Bob Dreyfuss, “How the US War in Afghanistan Fueled the Taliban Insurgency”, *The Nation*, 18 September 2013, Available at: 2019/01/03. <https://www.thenation.com/article/how-us-war-afghanistan-fueled-taliban-insurgency/>

46. Ben Connable And Martin C. Libicki, Op cit, P. 8–9

47. Ivan Arreguín-Toft , How the Weak Win Wars: A Theory of symmetric Conflict, *International Security*, Vol. 26, No. 1 Summer 2001, pp. 93–123.

48. Jennifer, Milliken and Keith, Krause, J. Introduction: The Challenge of Non-State Armed Groups. *Contemporary Security Policy*, 2009, pp. 202–220.

49. Rajeev, Chaudhry (2013). Violent Non-State Actors:. *CLAWS Journal*, p.168.

50. Vincent Durac, The Role of Non-State Actors in Arab Countries after the Arab Uprisings. *European Institute of the Mediterranean*, (2015), p. 38.





51. د. مصطفى كامل السيد، الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة، مركز الاهرام، العدد/ 200 ابريل 2015، ص90.
52. ايمان محمد رجب، اللاعبون الجدد: انماط وادوار "الفاعلين من غير الدول" في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، المجلد/47، العدد/187، كانون الثاني/2012، ص6.
53. د. انور محمد فرج، المصدر السابق، ص282.



للاستفسار ومراسلت المجلات

معهد العلمين للدراسات العليا

العراق - النجف الاشرف - شارع الكوفت - مجاور كليث التريث الاساسيت

الهاتف : 07803004567 □ 07703667521

البريد الالكتروني: alalamain@alalamain.info

alalamain@gmail.com

